

**قال المنص** **اما نحو حجة الله** اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قبل الاختلاف  
 في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول  
 كلا المرعيتين ويجرد شدة ما في شرح الضموم من ان الخفاة بعد اتفاقهم وانها حرف  
 اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائم مقام ما وضع له فهو ما بين الحاجب  
 والا قول وصاحب الكشاف في قوله واللفظ في انها اسم او حرف فيستحسبوا ان  
 قوله ان يكونها متضمنة بمعنى الشرط لزوم دخول الفاء الجزائية في جوابها لروما كثرها  
 لا كليا بل ليس المراد من لزوم الوجود كما هو التبادر بل الثبوت لا الكثرة  
 اذ في حذف منه ان من جوابها الفاء الوجود ما يدل عليه من التلويح والاباء نحو  
 قولهم اما القتال لاقتال الربكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس لاقتزاله  
 المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة  
 بمعنى الشرط وكل متضمنة بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من الوجه المشكل الاول  
 ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤشر لا بالشرط فهو اول من الاستدلال  
 بل زوم الفاء على التصق بنا على ظهوره لان اول البراهين باعطاء اليقين الطريق  
 الاول واما كثره فربما لا ينفرد اليقين ويمكن حمل على القياس الاستثنائية المثبت  
 للتصق فنقول المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة لما كانت  
 الفاء لازمة لجوابها كثرها لازمة له فيكون متضمنة له وهو انما يقال ليس في الاض  
 والسيار الالهية غير الله ولولا ذلك لم يستدسنا لو كان فيهما الالهة لفسدنا لكن التنا

والوجه الثاني في كونها حرفا  
 والوجه الثالث في كونها حرفا  
 والوجه الرابع في كونها حرفا

التنا المتصف بمكدر المقدم وسوط لمن لا قدم في معرفته انساب الكلام وهو ما كثر  
 استدلال بالشرط المؤشر فكذا هذا استدلال قال بعض المحققين ويرد عليه ان  
 كلمة الكبر في ذلك القياس لاقتزاله ممنوعة لا بد من ان ما ومن الشرطيتين  
 تتضمن معنى الشرط بل لزوم الفاء واليه اشار الحافظ في شرحه للكتاب وانما  
 قلنا انها متضمنة بمعنى الشرط لان اصل اما بعد حذو الله هما يمكن من شيء فاقول  
 بعد حذو الله هما اسم متضمن بمعنى الشرط ولكن محروم به تامة بمعنى يقع او يحدث  
 فواظف راجع الالهة ومن شين بيان له لا يهاه وفاقول جزاء له والجموع جملة اسمية  
 مبتدأ واما حذو الله وجزء الجملة الجزائية وجودا او من مع الشرطية وقيل الاصح ان  
 الجملة التي هي الشرط وجودا وقيل ان مبتدأ لاخر معناه منها يقع او يحدث كالتالي  
 من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بعيت الدنيا لا بد من وقوعه في زمانها بالذوق  
 لحرف مما يمكن من شيء روم للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان الحزب ومع الجملة  
 الفعلية وحدها ان يغير حذفها واما متعلقين منها وفيما للشيء ثم اقيم اما مقاصد  
 بضم الهم في الاشارة ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حذو الله فان قلت كيف يصح ان يقال  
 اصل اما بعد حذو الله هما يمكن من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا  
 مضارعين يجب فيها الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقول بالجرم قلت بهذا  
 ذلك يمكن الجزم مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم متسع واذ الفاء يقع ان يعمل  
 فيها بعده فيقول جملة خبر متدارع وذلك فانما القول ليصير جملة اسمية فلم يقع

والوجه الخامس في كونها حرفا  
 والوجه السادس في كونها حرفا  
 والوجه السابع في كونها حرفا

والوجه الثامن في كونها حرفا  
 والوجه التاسع في كونها حرفا  
 والوجه العاشر في كونها حرفا

والوجه الحادي عشر في كونها حرفا  
 والوجه الثاني عشر في كونها حرفا